مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

الاستدامة المالية في العراق بعد عام 2003: الواقع والتحديات

الباحثة : تبارك كاظم حسن
جامعة الكوفة ، كلية الادرة والاقتصاد
tabarekk.alhalawi@student.uokufa.edu.iq

أ.د.إبراهيم جاسم جبار
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
Ibrahimj.alyaseri@uokufa.edu.iq

المستخلص

اكتسبت موضوع الاستدامة المالية في الربع الأخير من القرن العشرين أهمية متزايدة بسبب التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات الجديدة التي واجهت الحكومات والدول، اذ أصبح تحقيق الاستدامة المالية مطلباً أساسياً لضمان استقرار الاقتصادات الوطنية وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية من خلال تبني سياسات مالية متوازنة تمكن الحكومات من تعزيز الكفاءة في الإنفاق العام، وضمان استدامة الموارد المالية ، وفي العراق فقد اكتسبت السياسة المالية في بعد عام 2003 أهمية خاصة نظراً للتحولات الاقتصادية والسياسية العميقة التي شهدها البلد، والتي أفضت إلى تغييرات جوهرية في هيكل المالية العامة وإدارة الموارد المالية بشكل عام حيث مارست دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد خصوصا مع اتساع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، أبرزها دفع تعويضات الموظفين في القطاع العام وتقديم برامج الدعم والمساعدات للفئات الهشة وإعادة الاعمار للبلد، الامر الذي أدى الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير وبالخصوص النفقات التشغيلية، مما ألقى بظلاله على مدى قدرة الدولة على تحقيق استدامة مالية حقيقية وأدى إلى تفاقم العجز المالي والدين العام. لذا تأتي أهمية البحث في تحليل واقع السياسة المالية ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق بعد عام 2003 ، مع التركيز على التحديات التي تواجه الاستدامة المالية , وفي إطار البحث عن حلول ناجعة.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرز الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة وما ينجم عنها من تقلبات في حجم العوائد النفطية جراء تغيرات الأسعار في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى أزمات مالية متكررة تؤثر سلباً على الاستدامة المالية. إضافة الفساد المالي والإداري المستشري في اغلب مفاصل الدولة ومؤسساتها، الامر الذي تسبب في هدر الموارد وسوء تخصيصها، مما زاد من الضغوط على المشرع وقلل من كفاءة الإنفاق الحكومي .

الكلمات المفتاحية: *الاستدامة المالية ، مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، تحديات الاستدامة المالية في العراق*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (2) 2025

Financial Sustainability in Iraq After 2003 Reality and Challenges

Tabarak Kazem Hassan
University of Kufa , Faculty of Administration and Economics
tabarekk.alhalawi@student.uokufa.edu.iq

Ibrahim Jassim Jabba
University of Kufa , Faculty of Administration and Economics
Ibrahimj.alyaseri@uokufa.edu.iq

Abstract

The issue of financial sustainability gained increasing importance in the last quarter of the twentieth century due to global economic changes and the new challenges facing governments and countries. Achieving financial sustainability has become a fundamental requirement for ensuring the stability of national economies and their ability to confront financial crises by adopting balanced financial policies that enable governments to enhance the efficiency of public spending and ensure the sustainability of financial resources. In Iraq, financial policy has gained particular importance since 2003 due to the profound economic and political transformations that the country has witnessed, which have led to fundamental changes in the structure of public finances and the management of financial resources in general. It has played an increasingly important role in the economy, especially with the expansion of the state's economic and social role, most notably the payment of compensation to public sector employees, the provision of support and assistance programs for vulnerable groups, and the reconstruction of the country. This has led to a significant increase in public expenditures, particularly operating expenses, which has cast a shadow over the state's ability to achieve true financial sustainability and has exacerbated the financial deficit and public debt. Hence, the importance of this research lies in analyzing the reality of fiscal policy and financial sustainability indicators in Iraq after 2003, with a focus on the challenges facing fiscal sustainability and within the framework of the search for effective solutions.The research reached a set of conclusions, most notably the excessive reliance on oil as the primary source of public revenues and the resulting fluctuations in the volume of oil revenues due to price changes in global markets. This leads to recurring financial crises that negatively impact fiscal sustainability. Furthermore, the widespread financial and administrative corruption in most of

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

the state's institutions and institutions has led to the waste and misallocation of resources, increasing pressure on the legislature and reducing the efficiency of government spending.

Keywords: *Financial Sustainability, Financial Sustainability Indicators in Iraq , Challenges of Financial Sustainability in Iraq*

اولاً : المقدمة

تُعد الاستدامة المالية عنصراً أساسياً لتحليل وتقييم قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى الطويل، دون التأثير على استقرارها المالي أو التعرض لمخاطر التعثر المالي والعجز عن الوفاء بالالتزامات المستقبلية، ولضمان استمرارية الاستدامة المالية يتعين على الدولة تعديل النفقات العامة والإيرادات العامة بما يتماشى مع التوقعات المستقبلية من خلال تبني سياسات مالية متوازنة تمكن الحكومات من تعزيز الكفاءة في الإنفاق العام، إلى جانب توفير الإرادة السياسية اللازمة وتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية المناسبة ، كما يتطلب الأمر الحد من نمو النفقات العامة، أو ضمان أن يكون نموها متوافقًا مع نمو الإيرادات المتوقعة لتحقيق توازن مالي مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ؛ والحفاظ على مستويات مقبولة من الديون والسيطرة على العجز المالي.

أهمية البحث

تكتسب دراسة موضوع الاستدامة المالية في العراق بعد عام 2003 أهمية بالغة لعدة أسباب، أبرزها أن العراق شهد تحولات سياسية واقتصادية جذرية أثرت بشكل مباشر على هيكليته المالية وإدارته للاقتصاد الوطني. إن تحليل الواقع المالي للبلاد في ظل هذه المتغيرات يساعد على فهم مدى قدرة العراق على تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وضمان استمرارية التمويل اللازم لتنفيذ خططه التنموية دون الاعتماد المفرط على الموارد النفطية أو الوقوع في دوامة الديون.

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من ان التحسن النسبي في الإيرادات المالية للعراق بعد عام 2003 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لم يسهم في تحقيق يؤدي الاستقرار الاقتصادي للبلاد، اذ لا تزال تواجه تحديات خطيرة تهدد استدامتها المالية، منها الاعتماد الكبير على مورد واحد (النفط)، وضعف التنويع الاقتصادي، وزيادة العجز في الموازنات العامة، وتنامي مستويات الدين العام. هذه العوامل تثير تساؤلات جوهرية حول قدرة العراق

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

على تحقيق استدامة مالية حقيقية تؤمن له الاستقرار الاقتصادي بعيدًا عن التقلبات الخارجية والأزمات المالية .

أهدف البحث :

1- تهدف هذه الدراسة إلى:
2- تشخيص وتحليل واقع الاستدامة المالية في العراق بعد عام 2003.
3- تحديد أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية في العراق.
4- تقييم مدى كفاءة السياسات المالية المتبعة خلال مدة الدراسة.
5- تقديم مقترحات وحلول عملية لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدًا عن التقلبات النفطية.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن تحقيق الاستدامة المالية في العراق يرتبط بشكل مباشر بالإيرادات النفطية وهذا يعطي مؤشراً سلبياً عن حال الاستدامة المالية، إلا انه يمكن تحقيق توازن مالي مستدام وذلك من خلال تبني منهجيات فعالة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وإعادة هيكلة أدوات السياسة المالية بما يحد من الهدر ويعزز التنويع الاقتصادي.

منهجية البحث

اعتمد الباحثان الجمع بين المنهج التحليلي الوصفي والذي يعد الأسلوب الأفضل للوصول الى النتائج وتحليلها وتفسيرها، واستعمال المؤشرات الكمية لتحليل معطيات مؤشرات الاستدامة المالية .

ثانياً : الاستدامة المالية : المفهوم والاهمية

تعد الاستدامة من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الوقت الراهن والتي تطورت وجرى تداولها بشكل واسع في أواخر القرن الماضي على الرغم من ان تحليل الاستدامة المالية قد بدأ لأول مرة عام 1923، عندما واجهت فرنسا أزمة الدين العام[1]، ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز الذي أهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا أنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة وتحقيق القيد الموازني، بين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي قيما مفرطة ، في حين اشترط دومار (DOMAR) لتحقيق

[1] DRAKENSTEIN MUNICIPALITY, LONG-TERM FINANCIAL SUSTAINABILITY POLICY , 2016 , P.5.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عدم تحقيق ذلك ستلجأ الحكيمة. للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع [2] . بعد ذلك بدأ مفهوم الاستدامة يكتسب انتشاراً أوسع حيث ارتبط في بداياته بالتنمية الاقتصادية، ثم توسع ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، مستفيدًا من الإسهامات الكبيرة التي طُرحت في هذا المجال واعتمدتها الأمم المتحدة ومؤسساتها في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وقد برز مفهوم الاستدامة المالية بشكل أوضح لوصف التحديات المستقبلية المحتملة للإدارة المالية العامة، نتيجة تصاعد مستويات العجز والدين العام الناتجة عن الإفراط في الإنفاق الحكومي مما يُشير إلى وجود أعباء مالية متزايدة قد تتحملها الأجيال القادمة بسبب قرارات لم تكن لهم يد في اتخاذها، وربما لا تحقق لهم فوائد تُذكر[3] .

وقد تباينت مفاهيم الاستدامة المالية في الادبيات الاقتصادية فيما عرفت اللجنة الأوربية الاستدامة المالية بأنها: (تعبير عن قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل وتجنب الزيادة المفرطة في النفقات الحكومية وعدم تحميل الأجيال القادمة عبء الديون)[4] . ويتبنى صندوق النقد الدولي مفهوماً للاستدامة المالية من خلال ((الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً، بمعنى ان الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها))[5] . وقد ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بالانضباط المالي وتحسين الاداء المالي لتحسين اداء التمويل المحلي ، من خلال تقييم القدرة المالية للموازنات المحلية عن طريق حساب مؤشر متكامل يتكون من ثلاثة مكونات : القدرة المالية ، الاستقلال المالي والكفاية المالية مما يسمح بتحديد مشاكل الميزانيات المحلية، واسبابها وكذلك تحديد طرق اثبات كفاءة العلاقات المالية ، بالإضافة إلى اساليب التحليل المالي الحديثة وما تستند إلية من ضرورة تقييم الارصدة

---

[2] عصماني مختار، أوكيل رابح مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية السنة الثالثة عشر - العدد 25 ديسمبر 2018، ص 400.

[3] زياد هاشم يحيى السقا , علي مال الله عبد الله السندي ، تحليل الإبلاغ المالي الحكومي عن الاستدامة المالية على وفق (IPSAS-RPGS) انموذج مقترح ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (17) ، العدد (53) ، 2021 ، ص39 .

[4] علي خالد عبد الله , مايح شبيب , تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد (35) , 2020, ص 166.

[5] علي منصور عطية , منال خيري , الاستدامة المالية (مفهوم – نظرية – سياسة) , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المانيا –برلين , 2021 , ص9.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

والاصول والالتزامات الحكومية وتحليل الموازنة العامة [6]. وعادةَ ما تلجأ الحكومات المنتخبة إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة لأهداف سياسية، أو التأثير على الضرائب، يترتب عليه تأثيرات سلبية تمتد إلى الأجيال القادمة التي ستتحمل عبئ تسديد الديون الناتجة عن تمويل هذا العجز ، ولتجنب الآثار الناجمة عن التقلبات في السياسة المالية والعجز المالي، والحد من انتهاك حقوق الأجيال المقبلة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية

1- سعر الفائدة: يُعد سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية التي تمارس تأثيراً مباشراً على الاستدامة المالية ، إذ يرتبط كلًّا من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة ان ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض في قدرة البلد على إصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء أكانت هذه الديون داخلية أم خارجية، الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهو ما يؤثر سلبا على الاستدامة المالية، ويخضع سعر الفائدة لعاملين أساسيين هما: (الادخار الخاص والاستثمار الخاص) ، إذ يتأثر سعر الفائدة سلبًا بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجابًا بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى[7] .

2 - معدل النمو الاقتصادي: يُعد النمو الاقتصادي من الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها الحكومات في مختلف دول العالم سواء النامية أم المتقدمة ، وهو يمثل أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط و الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول ، ويرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة نصيب الأفراد من الدخل، وكذلك زيادة قابليتهم على دفع الضرائب والذي ينعكس بدوره على زيادة حصيلة الضرائب، مما يعمل على تقليل عجز الموازنة العامة من خلال تقليل الفرق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة للدولة ، ومن جانب آخر يعمل النمو الاقتصادي على زيادة معدلات الاستهلاك و الادخار و الاستثمار ومن تقليل

[6] حسان بن موسى وجبارة مراد ، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000 – 2020) ، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 5 ، العدد 1 ،2022 ، ص 213.

[7] حنان حسين خضير, خليل محمد شهاب, تأثير هيكل الإنفاق العام على تحقيق الاستدامة المالية للمدة (2005 – 2020), مجلة كلية دجلة الجامعة , المجلد(6) العدد(4) , 2023, ص 180.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

الإنفاق الحكومي الإضافي، الذي يمول غالباً من خلال الاقتراض ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي[8] .

3- **الدين العام وخدمة الديون:** يُعرَّف الدين العام بأنها مبالغ مالية تقترضها الدولة من الأفراد أو المؤسسات المالية وغيرها، مع التزامها برد أصل المبلغ المقترض مضافًا إليه الفوائد المستحقة، وذلك خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مسبقًا[9] . ويعد الدين من ادوات التوجيه الاقتصادي للاسهام في تمويل الموازنة العامة للدولة أو تمويل المشروعات الانتاجية ودفع عجلة التنمية شريطة عدم إساءة استخدامه ، وللدين العام علاقة ديناميكية بالاستدامة المالية وذلك عن طريق تأثيره في النمو الاقتصادي وسعر الفائدة الحقيقية ، اذ أن ارتفاع مستوى الدين العام يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يتطلب ضرائب مرتفعة لتمويل الديون وتضع ضغوطاً تصاعدية على اسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ، وهذا يدفع الحكومة إلى خفض انفاقها أو زيادة الايرادات الضريبية بسبب عدم قدرتها لتمويل العجز في الموازنة[10] . ويتعين على الحكومة الالتزام بمعايير تعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تختلف حسب قوة هيكلها الاقتصادي، وديناميكية إيراداتها العامة، وتركيبة ديونها ، مثال ذلك إذا تجاوزت نسبة الدين العام 60% في الدول المتقدمة او الدول النامية، فقد تضطر الدولة إلى الاقتراض لخدمة الدين ، ومع ذلك يمكن أن يكون الدين مستدامًا على المدى الطويل في ظل ظروف معينة، كما تتأثر الاستدامة المالية أيضًا بهيكل ملكية الدين سواء كان دينًا داخليًا مملوكًا لدائنين محليين أو دينًا خارجيًا مملوكًا لدائنين أجانب ، وعادةً ما تكون خدمة الدين الداخلي أسهل لأنه يُسدّد بالعملة الوطنية، مما يمنح الدولة مرونة في تعديل شروط الدين إذا لزم الأمر[11] . وفي هذا السياق يُعد الدين الخارجي أداةً أساسية لزيادة الإنفاق العام، لما له من دور إيجابي في تمويل الاستثمارات التي تعجز المدخرات المحلية عن تغطيتها ، ومع تراجع الإيرادات الضريبية، وضعف كفاءة إدارة التحصيل، وانخفاض متوسط الدخل الفردي، أصبح الاقتراض الخارجي أحد الحلول التي تلجأ إليها الدول لرفع معدلات تراكم رأس المال ،

---

[8] كاظم سعد الاعرجي , ياسين نادب السلطاني ، تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2019) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد (13) ، العدد (1) ، 2021، ص 40.

[9] حنان عبد الخضر جاسم , حسين علي عويش , القروض العامة وأثرها التنموية على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2020) , مجلة الغري , المؤتمر العلمي الدولي لكلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , المحور الاقتصادي , عدد خاص , 2022 , ص161 .

[10] محمد سماعيل عجم , قياس مؤشرات الاستدامة المالية في ظل تقلبات الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021) , رسالة ماجستير , جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد , 2023 , ص19.

[11] بوحبل أحمد , الشمول المالي واثره على الاستدامة المالية - دراسة حالة دول (الجزائر، تونس ,المغرب) اطروحة دكتوراه , معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية والتجارية ,2021 , ص25-26.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدين العام الخارجي يمثل مدخرات أجنبية يتم استخدامها لدعم التنمية الاقتصادية[12] .

4- **معدلات نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة:** تُسهم عدة عوامل في التأثير على الاستدامة المالية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع احتمالية فقدان الدولة لملاءتها المالية ، ومن أبرز هذه العوامل: نمو الإنفاق الحكومي بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة، تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في المستقبل ، إلا هناك بعض الادبيات الحديثة تذهب الى أن الإنفاق الحكومي الممول بالقروض (الدين العام) لا يؤدي "التزاحم الاستثماري"، وانما يؤدي الى رفع معدلات الاستثمار وزيادة الانتاج، فالأنفاق الحكومي يمارس تأثيراً ايجابياً على الدخل والتوظف، وان الزيادة في النفقات الحكومية لا تؤدي الى مزاحمة الاستثمار، وانما تؤدي الى زيادته لا سيما عند اتباع الحكومة سياسة مالية توسعية متخذة من النفقات الحكومية اداتها الرئيسة [13] . لذا تسعى الحكومات عالمياً للحفاظ على استدامتها المالية لتحقيق فوائد متعددة، من أبرزها خفض تكاليف تمويل الديون، ودعم الاستقرار الاقتصادي ، كما يمكن تحقيق الاستدامة المالية من خلال الحصول على التمويل اللازم لتوسيع الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات للمواطنين، حيث تُعد الاستدامة المالية مؤشراً على نجاح السياسات المالية العامة وتعزيز ثقة القطاع الخاص للاستثمار في الدول ذات الاستدامة المالية العالية[14] .

رابعا: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق

شهد العراق تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة بعد عام 2003، أثرت بشكل مباشر في هيكل المالية العامة للدولة تمثلت باختلالات هيكلية أدت الى عدم تحقيق الاستدامة المالية في بعض سنوات الدراسة. حيث ان اتباع سياسية مالية توسعية تمثلت بالإنفاق الحكومي المتزايد أدت إلى تفاقم معدلات الدين العام وفرضت التزامات مالية مستقبلية على البلاد، بالإضافة الى العبء الكبير للدين العام في الموازنة العامة الامر الذي أسهم في ايجاد اختلال هيكلي في المالية العامة في الأعوام الأولى بعد عملية التغيير السياسي، لكن ما ان ازداد الإنتاج النفطي وارتفعت الصادرات النفطية نهاية العقد الأول من القرن الحالي حتى أصبحت فوائد

[12] عقيل حميد الحلو , ام البنين حميد الجياشي , إمكانية تطبيق الاستدامة المالية في ظل مخاطر الدين العام في العراق, مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (1) , العدد(1) , 2022, ص68- 69.

[13] سارة جبر حسين , تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2019) , رسالة ماجستير , جامعة القادسية , كلية الادارة والاقتصاد , 2021, ص24.

[14] حيدر حسين ، هاشم مرزوك , الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق, المؤتمر الدولي لجامعة جيهان في العلوم الادارية والمالية، عدد خاص , اربيل, 2018 , ص388-389.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

وأقساط الدين العام لا تتعارض مع إمكانيات تحقيق الاستدامة المالية في العراق. ومن أجل تقديم صورة واضحة عن الاستدامة المالية في العراق ارتأى الباحثان تطبيق نفس القواعد التي طبقت في معاهدة ماستريخت لتحليل قواعد الاستدامة المالية، لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الانضباط المالي واحتواء التحيز الذي يظهر في إدارة السياسة المالية من خلال العجز المستمر في الموازنة فضلاً عن تحقيق الاستدامة المالية[15] . وهذه القواعد هي كالاتي:

1- القاعدة الذهبية

وفقا لهذه القاعدة يسمح بتخصيص عجز من أجل تمويل الاستثمارات العامة، اذ تهدف هذه القاعدة إلى تعزيز العدالة بين الاجيال من خلال تقسيم أعباء ومزايا الاستثمارات العامة بالتساوي من جيل إلى جيل وعلى ذلك تضع القاعدة الذهبية حوافز الاستثمارات العامة التي تكتسب أهمية ولاسيما عندما يتعلق الامر بالسياسيين الذين لا ياخذون بنظر الاعتبار الاثار الاقتصادية بعيد الأمد على اقتصاد الدولة ، وفي ضوء هذه القاعدة فأن الحكومة تقترض فقط من أجل الاستثمار وليس لتمويل الانفاق الجاري بغية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة[16] . والجدول الاتي يوضح مؤشر تغطية القروض للنفقات الاستثمارية.

جدول (1) مؤشر تغطية القروض للنفقات الاستثمارية خلال المدة 2003-2023
مليار دينار

[15] كامل علاوي كاظم وآخرون , تحليل الاستدامة المالية في العراق , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية , العدد(22) , 2018 , ص19 .

[16] محمد كريم قروف , سليم العمراوي ، قياس وتحليل اثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة من (1990 – 2018) ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد (6) ، العدد (2)، 2020 ، ص 113 ص115 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

السنة	النفقات الاستثمارية	القروض الداخلية والخارجية	النسبة وفقا لمؤشر القاعدة الذهبية %
2003	3,105	17,160	553
2004	752,5	20,681	360
2005	5,324	14,874	279
2006	8,431	13,642	162
2007	8,128	12,974	160
2008	18,012	11,587	64
2009	9,973	11,384	114
2010	17,390	9,180	53
2011	21,567	7,288	34
2012	37,178	6,335	17
2013	41,848	5,925	14
2014	24,931	9,068	36
2015	18,565	27,728	149
2016	18,408	24,338	132
2017	16,465	52,776	321
2018	13,820	52,187	378
2019	24,823	44,951	181
2020	3,209	50,812	1583
2021	13,323	48,321	363
2022	12,018	42,561	354
2023	24,193	38,249	158

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، بيانات الدين الداخلي، 2003-2023.
- الدين الداخلي: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، سنوات متفرقة.
- بيانات النفقات الاستثمارية: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2003-2023) + وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية.
- ملاحظة: اذا كانت النسبة تساوي 1% فان ذلك يعني ان البلد يقترض لغرض الاستثمار، بمعنى ان القروض تساوي الاستثمار، واذا كانت النسبة اكبر من واحد فان ذلك يدل على ان البلد يقترض لتمويل الموازنة التشغيلية.

ووفقا لبيانات الجدول (1) فإنها تشـــير الى ان تغطية القروض للنفقات الاســـتثمارية العامة كانت تفوق 1%، مما يعني ان الحكومة كانت تقترض لتغطية لنفقات التشـغيلية، وبذلك فان السـياسـة المالية في تلك المدة قد خرجت عن تطبيق نصوص القاعدة الذهبية. أي ان القروض الداخلية والخارجية قد تفوقت على النفقات الاســـتثمارية، مما يدل على ان الاقتراض الذي يتم في العراق في الوقت الراهن ليس لتغطية النفقات الاستثمارية فحسب بل لتغطية النفقات الجارية المتزايدة الامر الذي أدى الى ارتفاع نسبة مؤشر القاعدة الذهبية الى مستويات تفوق الواحد الصحيح مما يؤشر على عدم تحقيق الاستدامة المالية في هذه القاعدة.

2. قاعدة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

تعد قاعدة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم قواعد الاستدامة المالية وتستخدم لقياس قدرة الدولة على تحمل أعباء ديونها. وهي عبارة عن نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت النسبة الى اكثر من 60%، دل ذلك على أن الدولة تعتمد بشكل كبير على الاقتراض، مما قد يُشكل مخاطر على استقرارها المالي وقدرتها على السداد وكلما انخفضت

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

النسبة الى دون 60%، كان ذلك مؤشرًا على أن الدين العام ضمن حدود يمكن إدارتها، وأن الاقتصاد يُنتج ما يكفي لتغطية ديونه. وتستخدم هذا القاعدة من قبل المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتقييم المخاطر المالية لأي دولة [17] . نلاحظ من الجدول (2) ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 كانت مرتفعة وخارج الحدود الامنة حيث وصلت الى ما يقارب 96% وهي نسبة مرتفعة ويرجع السبب في ذلك الى ان العراق ورث منذ زمن النظام البائد تركة ثقيلة من الديون الخارجية، اذ لم يكن يسمح للعراق بسداد اصل الدين والفوائد المترتبة عليه بسبب العقوبات الاقتصادية في تلك المدة مما أدى الى ارتفاع تلك الديون. اما خلال المدة 2007 – 2011 فقد اخذت نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض التدريجي حيث وصلت الى 71% و 27% على التوالي ويرجع هذا الانخفاض في الديون إلى اطفاء قيمة السندات والحوالات الحكومية، التي بحوزة البنك المركزي في نهاية عام (2012) ، إلى جانب انخفاض القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى الدوائر الحكومية ، فضلاً عن ارتفاع الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية[18]

. واستمرت المالية العامة في العراق بسداد التزاماتها وتحقيق نسب معيارية للاستدامة المالية حتى عام 2015 حيث وصلت النسبة الى 51%، الا ان تعرض العراق لصدمتين هما انخفاض الإيرادات النفطية، واحتلال تنظيم داعش الإرهابي لثلث العراق عام 2014، أدى الى ظهور عجز الموازنة العامة خلال عامي 2015-2016 مما اضطرت الحكومة إلى الدخول في ترتيب تحوطي جديد، ومن ثم زيادة الاقتراض الخارجي، وكذلك الحال بالنسبة للاقتراض الداخلي. الأمر الذي أدى إلى ترشيق الإنفاق الحكومي، ورفع الدعم عن اغلب الخدمات الاجتماعية , اما في عام (2020) فقد شهد الدين العام الداخلي ارتفاعا ملحوظا ليسجل (64,247) مليار دينار، وذلك لتبني حزم التحفيز المالي الواسع لمواجهة تداعيات تفشي جائحة كورونا ليتزايد على اثرها حجم الانفاق العام مقابل تراجع الايرادات الأمر الذي ادى الى التوسع في الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي لتعويض التراجع الحاد في الاداء الاقتصادي وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين العام الا ان نسبة الدين الى الناتج بقيت ضمن الحدود الامنة بحيث وصلت الى 45% مما يعني ان البلد على الرغم من الظروف الاقتصادية والصحية الصعبة الا ان هيكل المالية العامة كان مستقرا ويمتع باستدامة مالية.

---

[17] ايناس محمد رشيد واحمد إبراهيم جمعة وإبراهيم حميد محسن ، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (2008 – 2020) ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد(52)، (2021) ، ص 369 .

[18] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة , (2013) ، ص 43 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

جدول (2) مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2006-2023 مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الدين العام	نسبة الدين العام الى GDP %
2006	95,588	92,335	96.60
2007	111,504	79,258	71.08
2008	156,670	69,909	44.62
2009	130,643	70,549	54.00
2010	162,064	61,444	37.91
2011	217,327	59,924	27.57
2012	254,225	75,564	29.72
2013	273,587	70,599	25.80
2014	266,332	80,171	30.10
2015	194,680	100,733	51.74
2016	196,924	118,766	60.31
2017	221,665	125,842	56.77
2018	268,918	72,615	27.00
2019	276,157	67,055	24.28
2020	215,661	99,070	45.94
2021	301,152	99,555	33.06
2022	415,628	97,308	23.41
2023	330,046	92,087	27.90

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2006-2021) .
- وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، للمدة (2006-2023) .

3. مؤشر العجز او الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد هذ المؤشر على تقدير الفائض أو العجز في الموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي، وتعكس هذه النسبة مدى قوة القيود المفروضة على القرارات المتعلقة بالموازنة العامة السنوية، والتي تتأثر بزيادة عبء الدين العام ، اذ يشرط هذا المؤشر ان نسبة العجز في الموازنة العامة يجب ان لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي بهدف تحقيق الاستدامة المالية[19] , والجدول (3) يوضح مؤشر الفائض أوالعجز الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2023) إذ يلاحظ أن اغلب اعوام البحث كانت نسبة مؤشر العجز إلى الناتج موجبة أي أن الموازنات حققت فائض لذلك كانت النسب مقبولة, مما يعني تحقيق الاستدامة المالية ، أما الاعوام (2009 , 2010, 2013 , 2015 , 2016 , 2019 , 2020 , 2023) فقد حققت قيم سالبة أي ان هناك عجز وهذا يعني عدم استدامة المالية العامة ، وذلك بسبب تجاوز نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي الحدود الامنة أو المسموح بها.

[19] إبراهيم جاسم جبار , تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجاً) , ط1 , مركز الرافدين للحوار, بيروت-النجف الاشرف , 2022, ص135.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

جدول (3) مؤشر الفائض أوالعجز الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2023)

مليار دينار

السنة	GDP	الايرادات العامة	اجمالي الانفاق العام	العجز أو الفائض	نسبة الفائض أو العجز من GDP
2005	73,533	40,503	31,699	8,803	11.97
2006	95,588	49,056	41,918	7,138	7.47
2007	111,504	54,599	40,847	13,752	12.33
2008	156,670	80,252	70,313	9,939	6.34
2009	130,643	55,244	55,914	-670	-0.51
2010	162,064	70,178	71,970	-1,792	-1.11
2011	217,327	108,807	82,493	26,314	12.11
2012	254,225	119,817	117,123	2,694	1.06
2013	273,587	113,767	119,128	-5,361	-1.96
2014	266,332	105,387	83,556	21,831	8.20
2015	194,680	66,470	70,397	-3,927	-2.02
2016	196,924	54,409	69,585	-15,176	-7.71
2017	221,665	77,336	75,490	1,847	0.83
2018	268,918	106,570	80,845	25,725	9.57
2019	276,157	107,567	111,723	-4,156	-1.50
2020	215,661	63,200	76,082	-12,882	-5.97
2021	301,152	109,082	102,849	6,233	2.07
2022	415,628	161,697	116,960	44,738	10.76
2023	330,046	135,681	142,436	-6,755	-2.05

المصدر : الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على:

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث, تقارير سنوية متفرقة للمدة (2005-2023).**
- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية (2005-2023) .**

4. قاعدة ضبط الانفاق بحدود الايرادات العامة

وتستند هذه القاعدة على الدولة بان تلتزم بتقدير الإنفاق العام بما يتناسب والإيرادات العامة، بحيث تكون تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة تساوي (100) % [20] ، مما يجعلها تُسهم في ضبط الإنفاق العام ومن ثَّم تحقيق الاستقرار المالي بما يتناسب مع متطلبات الاستدامة المالية، شريطة أن تكون مدعومة بقواعد إضافية تتعلق بالدين العام وتوازن الموازنة، ومع ذلك فإن هذه القاعدة تفتقر إلى آلية تُحد من جانب

[20] كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم، السياسة المالية في العراق بين الاستدامة المالية ومتطلبات الاقتصاد، نور للنشر، برلين، 2017, ص34-35 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

الإيرادات، مما يجعلها غير مرتبطة مباشرة بهدف تعزيز القدرة على تحمل الديون. فضلاً عن ذلك، تتميز قاعدة ضبط الإنفاق بمرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية السلبية، إذ لا تستلزم إجراء تعديلات فورية على الإيرادات الضريبية ، كذلك يمكن أن تؤثر هذه القاعدة على هيكل الإنفاق العام، إما من خلال توجيهه لتلبية السقف المحدد أو من خلال تقليص الإنفاق على فئات تحتاج إلى دعم مالي كبير[21] .

جدول (4) مؤشر ضبط النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2023)
مليار دينار

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	تغطية الايرادات للنفقات %
2004	32,117	32,982	103
2005	31,699	40,503	128
2006	41,918	49,056	117
2007	40,847	54,599	134
2008	70,313	80,252	114
2009	55,914	55,244	99
2010	71,971	70,178	98
2011	82,493	108,807	132
2012	11,7123	119,817	102
2013	12,5164	113,767	91

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	تغطية الايرادات للنفقات %
2014	83,556	105,387	126
2015	70,793	66,470	94
2016	69,585	54,409	78
2017	75,490	77,336	102
2018	80,845	106,570	132
2019	111,723	107,567	96
2020	76,072	63,200	83
2021	102,849	109,082	106
2022	116,960	161,697	138
2023	142,436	135,681	95

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصـــاء والابحاث ، تقارير ســـنوية متفرقة للمدة (2004-2023) .**

ووفقا للجدول (4) فيتبين ان تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة في الموازنات العامة على مدار الحقبة كانت قريبة من النسبة المعيارية وهذا يعود لارتفاع كمية الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط والتحسن في الايرادات الضريبية خلال هذه الحقبة، باستثناء بعض الاعوام التي اتسمت فيها بعض الموازنات العامة العراقية بوجود الاختلال بين النفقات والايرادات مثل عام 2009، 2010، 2013، 2015، بسبب احداث العنف الطائفي وتداعيات الازمة المالية والازمة المزدوجة، كما وصل متوسط نسبة التغطية خلال هذه الحقبة الى 98.55 وهو مساوٍ تقريبا للنسبة المعيارية. وبالمقابل نجد ان الحكومة تلجأ الى الاقتراض الداخلي والخارجي لمواجهة العجز مما اثقل كاهل الاقتصاد.

رابعاً: تحديات الاستدامة المالية في العراق

[21] حاتم القريشي ، اقتصاديات النفط ، ط1 , مكتب بغداد للطباعة والنشر ، العراق ،(2020) ، ص 193.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

1- الاعتماد على النفط

يحتل العراق مكانة مهمة من حيث الانتاج النفطي في العالم والمنطقة وله تأثير واضح في أسعار النفط العالمية من خلال كبر إنتاجه النفطي ، ولكن حجم الانتاج العراقي من النفط لا يتناسب مع ما يمتلكه من احتياطيات تؤهله للتقدم على أكبر البلدان المنتجة أو على الاقل في موقع قريب منها ، أن الاسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا التأخر بالإنتاج والتأرجح به كثيرة اذ يعاني من اهمال واضح للقطاع النفطي وعدم تطوير منشأته النفطية ، فضلاً عن الحروب التي مرت على العراق والتي كانت من أهم الاسباب لتراجع إنتاجه النفطي ، وأن السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة عليه كانت من الاسباب المهمة[22] . إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية اعتماداً شبه كلي , لان أن الايرادات النفطية تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي والمصدر المهم في الحصول على الايرادات والعملة الاجنبية ، حيث تساهم الايرادات النفطية بنسبة تتجاوز 90% من مجموع الايرادات العامة ، وتتماشى النفقات العامة في العراق مع أسعار النفط في الاسواق العالمية تناسباً طردياً , إذ إنها تنمو بارتفاع أسعار النفط وزيادة انتاجه ، وتتراجع بانخفاض أسعار النفط العالمية , مما يسبب عدم استقرار الاقتصاد في البلد نتيجة التقلبات السعرية المستمرة في الاسواق العالمية[23] . وتجدر الاشارة ان الازمات العالمية , فضلاً عن الاوضاع السياسية والامنية كلها علامات تدل على تقلب اسعار النفط الخام ومن ثم انخفاض قيمة الصادرات النفطية ومن ثم الايرادات النفطية بغض النظر عن بقاء نسبتها هي المهيمنة , إذ يُعد هذا الانخفاض بمثابة انذار ينبه السلطات القائمة على إنَّ الإيرادات النفطية غير مستقرة ولا يمكن الركون عليها دائماً , وكان لزاماً أنْ تتخذ الجهات المعنية الاجراءات المناسبة للحد من الاعتماد على الصادرات النفطية والحصول على النقد الاجنبي من خلال زيادة صادرات السلع الأخرى. لقد ترتب على الاعتمادية النفطية تداعيات سلبية على الاستدامة المالية، حيث تصبح المالية العامة أكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية بدلاً من أن تكون مصدراً للاستقرار, والجدير بالذكر أن الإيرادات النفطية لم تُوظف بشكل كافٍ في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى غياب التنويع الاقتصادي الضروري لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل , فضلاً عن ذلك، فإن توجيه الإيرادات النفطية نحو النفقات التشغيلية بدلاً من الاستثمارات الاستراتيجية الامر الذي حدَّ من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام، خاصة في الفترات التي شهدت انخفاضاً في العائدات النفطية، مما أثر سلباً على الاستقرار المالي للدولة , بناءً على ذلك تبرز الحاجة إلى تبني سياسات

[22] مصطفى كاظمي النجفي أبادي ، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-2018) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (10) ، العدد (3) ، (2020) ، ص 138 .
[23] جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الهيئة الوطنية للاستثمار , الخريطة الاستثمارية للعراق (2023) , ص6 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية لضمان تحقيق استدامة مالية أكثر استقراراً على المدى البعيد.

2- ضعف البيئة الاستثمارية

تُعد البيئة الاستثمارية عاملاً حاسماً في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ تشمل جميع العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين بشأن جدوى ونجاح مشروعاتهم على المدى القصير والطويل , وهي مرآة عاكسة لمجموعة من السياسات والمؤشرات والأدوات التي تتداخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تشكيل البيئة الآمنة للاستثمار، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، مثل السياسات المالية والنقدية والتجارية، فضلاً عن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم النشاط الاقتصادي , وتتحدد البيئة الاستثمارية من خلال عدة عناصر رئيسية، تشمل مدى توافر البنية التحتية الأساسية، واستقرار الأطر التشريعية والتنظيمية، والوضعين السياسي والأمني في الدولة[24] . وتُعدّ العوامل السياسية من العوامل الأساسية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يضع المستثمرون في اعتبارهم مختلف المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية , وتشمل هذه العوامل طبيعة النظام السياسي، وإمكانية التأميم أو مصادرة الملكيات الخاصة، بالإضافة إلى مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، نظراً لتأثيرها المباشر على بيئة الاستثمار ومستوى الاستقرار الاقتصادي[25] . كما تتأثر الاستثمارات بمحددات أخرى، مثل توفر الفرص الاستثمارية، وجودة الحوافز المقدمة للمستثمرين، وحجم الأسواق المتاحة لتسويق المنتجات والخدمات. ونتيجة لذلك تتراجع ثقة المجتمع في البيئة المؤسسية، وهو ما تؤكده مؤشرات فعالية الحكومة إلى جانب غياب أسس المساءلة، الامر الذي أدى إلى ضعف في صياغة وتنفيذ السياسات، فضلاً عن غياب السياسات الوقائية، مما انعكس سلبًا على جودة التنظيم المؤسسي. وقد يسهم هذا الضعف في تراجع سيادة القانون والثقة في عدالته وإنفاذه، مما يبرز بوضوح الثغرات الخطيرة في السياسات والمؤسسات العامة، ويكشف الأسباب الجوهرية وراء تدني جودة القرارات والسياسات الحكومية[26] . ومن التحديات الأخرى ضعف آلية تنفيذ المشاريع وعدم الوضوح أهم سمات برامج إعمار العراق والتي اكتنفها الغموض فهناك دراسات عديدة تشير الى أن نسبة ما ينفذ في برامج الأعمار هي محدودة جداً ولا تكاد تذكر ويُذكر

[24] جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الاستثمار المحلي والاجنبي الخاص في العراق (2008-2022) , دائرة السياسة الاقتصادية و المالية , قسم السوق وتنمية القطاع الخاص , شعبة تنمية القطاع الخاص , بغداد , 2023 , ص10 .

[25] إكرام عبد العزيز عبد الوهاب , السياسة الاقتصادية وقدرتها في اصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام (2003) , مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , المجلد (26) , العدد (117) , 2020 , ص422.

[26] إكرام عبد العزيز عبد الوهاب , السياسة الاقتصادية وقدرتها في اصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام (2003) , مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , المجلد (26) , العدد (117) , 2020 , ص422 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

إن الأداء الحكومي بنحو عام يعتمد على ثلاثة عوامل (وجود التخصيصات المالية , المعرفة الفنية بإدارة التصرف بالمال العام , توفر البيئة الاقتصادية المناسبة للأنجاز)[27] . وعلى الرغم من الفرص الاستثمارية الواعدة التي تتمتع بها البيئة الاقتصادية في العراق، فإن هذه المعوقات تحد من تدفق الاستثمارات اتي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لذا فإن من الضروري تبني إصلاحات اقتصادية فعالة واتخاذ تدابير تنظيمية تعزز جاذبية البيئة الاستثمارية، مما يسهم في استقطاب المستثمرين من القطاعين المحلي والأجنبي.

3- عدم الالتزام التشريعي لبنود الموازنة الاستثمارية

يعكس حجم التخصيصات الاستثمارية توجهات السياسة الاستثمارية الحكومية، إلا أنه لا يمثل بالضرورة مستوى الاستثمار الحكومي الفعلي، ما لم يكن مصحوبا بمعدل تنفيذ مرتفع لهذه التخصيصات, وعليه من الضروري متابعة كفاءة الإنفاق الاستثماري، والتي يمكن تقييمها من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (5)، حيث يوضح هذا الجدول التخصيصات الاستثمارية، والمبالغ المصروفة فعليا منها، بالإضافة كفاءة التنفيذ الفعلي لبرامج ومشاريع الموازنة الاستثمارية. إذ تبين البيانات ان مسار الإنفاق الاستثماري في العراق شهد تباينات ملحوظاً تبعاً للمراحل التنموية المختلفة والتقلبات الاقتصادية التي مر بها , عند تحليل التخصيصات المالية ونفقات البرنامج الاستثماري، يتضح وجود حالة من عدم الاستقرار، حيث تتأرجح مستويات الإنفاق بين الزيادة والانخفاض من عام إلى آخر, مما يدل على ان الإنفاق الاستثماري الحكومي الفعلي لم يعكس بوضوح الرؤية الاستراتيجية للسياسة الاستثمارية، إذ كانت نسب الصرف الفعلية مقارنة بالتخصيصات السنوية المقررة متذبذبة , وتفسير ذلك التذبذب خلال المدة الى العديد من التحديات منها الادارية والقانونية والمالية والفنية وغيرها .

جدول (5) كفاءة الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2007-2023)
(مليار دينار)

[27] قصي سعد كاظم , قصي عبود فرج , تأثيرات البيئة السياسية على برامج ومشاريع الاستثمار الحكومي في العراق بعد عام 2003 (سيناريوهات مستقبلية) , مجلة الادارة الاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد (126) , 2020 , ص151 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

السنة	التخصيصات السنوية الواردة في الموازنة العامة	المصروفات الفعلية	كفاءة الصرف %	السنة	التخصيصات السنوية الواردة في الموازنة العامة	المصروفات الفعلية	كفاءة الصرف %
2007	15,665	8,808	56.23	2015	44,714	18564.7	41.52
2008	20,261	18,435	90.99	2016	26,990	15894	58.89
2009	17,889	9,973	55.75	2017	30,454	16464.5	54.06
2010	26,321	13,512	51.34	2018	28,650	13820.2	48.24
2011	32,730	20,681	63.19	2019	35,048	24422.6	69.68
2012	38,249	29,351	76.74	2021	27,532	13,323	48.39
2013	57,608	34,647	60.14	2023	40,727	24,129	59.25

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

- **جمهورية العراق , جريدة الوقائع العراقية , قانون الموازنة الاتحادية لأعوام متفرقة (2006-2023)**
- **وزارة التخطيط , دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية , قسم تنفيذ المشاريع , تقارير ختامية اعوام متفرقة .**

وعليه يمكن القول إن انخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع وبرامج الاستثمار الحكومي، وضعف تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، لا يرتبط بالضرورة بمحدودية الموارد المالية أو بكفاءة الإنفاق، وإنما يرتبط بمدى تبني أساليب الإدارة الرشيدة والاستخدام العقلاني للموارد، بالإضافة إلى كفاءة التنفيذ داخل المؤسسات الحكومية ويعكس ذلك حقيقة أن الأموال المصروفة فعليًا لا تتحول بالكامل إلى مشاريع إنتاجية وخدمية يستفيد منها المجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإنفاق الاستثماري الحكومي. وبذلك يكون مستوى التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع العام ضعيف الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على النفقات الاستثمارية الحكومية[28] , ويكشف تحليل تطور الإنفاق الاستثماري الحكومي التخصيصات الواردة في الموازنة الاتحادية ونسبة الأنجاز خلال المدة (2006-2023) عن تأثير العوامل الاقتصادية، الأمنية، والسياسية على مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية فقد أدت الأزمات المالية والأمنية، إلى جانب ضعف التخطيط المؤسسي، إلى تذبذب نسب الصرف، مما أثر سلبا على تحقيق الاستدامة المالية , نتيجة عدم انشاء مشاريع تنموية واصول إنتاجية تسهم في تحقيق مردود اقتصادي يرفد الإيرادات العامة الى جانب الإيرادات النفطية ويعمل في نفس الوقت على تجنب الصدمات الخارجية التي تعمل على تقلب العوائد النفطية , ويستلزم تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري مستقبلاً تبني سياسات مالية وإدارية أكثر مرونة، مع تعزيز كفاءة المؤسسات التنفيذية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق تحول

[28] قصي سعد كاظم , قصي عبود فرج , تأثيرات البيئة السياسية على برامج ومشاريع الاستثمار الحكومي في العراق بعد عام 2003 (سيناريوهات مستقبلية) , مجلة الادارة الاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد (126) , 2020 , ص151.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

اقتصادي شامل، يعزز من استقرار العراق الاقتصادي ويضعه على مسار التنمية المستدامة . والجدول الاتي يوضح كفاءة الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2007-2023).

4- الفساد المالي والاداري المتراكم

تواجه خطط التنمية الوطنية العديد من التحديات في مجال الشفافية والحوكمة والإدارة الحكومية، فالفساد ونقص الشفافية يمكن أن يؤديا إلى توجيه الموارد بشكل غير فعال وتقليل فعالية البرامج التنموية، لذلك عُد الفساد من الظواهر المعوقة للتخطيط التنموي فهو يرفع الكلف في اداء المشاريع، ويهدر الموارد بشكل كبير ولا يسمح بذهابها الى مواقعها الصحيحة المنتجة، إضافة الى ضياع فرص زيادة النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى ارتفاع نسب البطالة والفقر وما ترتب عليها من الاثار الاجتماعية والسياسية، على الرغم من ضخامة حجم الأموال التي انفقت في صورة موازنات حكومية كان يعبر عنها بين الحين والآخر (بالانفجارية) نجحت بصناعة طبقة ثرية جديدة على حساب المال العام، استطاعت ان تنهب ثروات البلد ومما ساعد في ذلك الثقافة الاجتماعية التي تبيح هذه الممارسات باعتبار ان المال العام غنيمة للكل وهناك حق في الاستيلاء عليه، وان التفسير المنطقي لعدم وجود صدى حقيقي للموازنات الحكومية في طريق تحقيق التنمية، أو توفير الاحد الأدنى من الخدمات المجتمع كالكهرباء والسكن هو حجم الفساد في القطاع العام ابتداءً من المشاريع الوهمية والتخمينات خارج القيم السوقية وغسيل الاموال والامتيازات الفاحشة لكبار المسؤولين وغيرها الكثير، ان معيار كلفة الفرصة البديلة في اطار الأموال المنهوبة يوصلنا إلى نتائج كبيرة جداً، وعليه نكاد نجزم ان التنمية تبدأ في العراق من حيث كبح جماح الفساد، وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بمنظمة الشفافية العالمية[29] ، ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد دخل العراق دائرة تصنيفات مؤشر مدركات الفساد لأول مرة في عام (2003) , ويوضح التصورات التي تتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام , اي الفساد الاداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديداً على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين , وهو بمثابة تحذير من اساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة , وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى انحاء العالم [30] . إذ يلاحظ من الجدول (6) موقع العراق من باقي دول العالم حسب مؤشر مدركات الفساد خلال المدة (2005-2023) اذ بينت النشرات السنوية ان العراق يقع تسلسله في مراكز متقدمة جداً بين الدول المشاركة وقد احتل عام (2023) المرتبة (154) من أصل (180) دولة مشاركة، أما

[29] لورنس يحيى صالح , حامد رحيم جناتي، السياسات الاقتصادية للعراق بعد عام (2003) وآثارها المعوقة للتنمية الاقتصادية، مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد – جامعة نوروز, 2017، ص3.
[30] منظمة الشفافية الدولية , جمعية الشفافية الكويتية , 2020 , ص 2.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

مؤشر مدركات الفساد فأنه قد وصل للمستوى (2.3). ويعود ذلك جملة من الاسباب منها (سياسية , امنية , ادارية , مالية، فضلاً عن الاسباب الاجتماعية الناتجة عن السلوك غير الرشيد) التي خاضها العراق بعد التغير السياسي عام 2003 [31] ، وعليه يمكن القول ان استشراء ظاهرة الفساد في العراق وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل اصبح واحداً من المعوقات التي تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية وتعمل على هدر المال العام ومن ثم عدم تحقيق الاستدامة المالية .

جدول (6) مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة (2005-2023)

السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان	السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
2006	1.9	160	163	2015	1.5	161	168
2007	1.5	178	179	2016	1.7	166	176
2008	1.3	178	180	2017	1.8	169	180
2009	1.5	176	180	2018	1.8	168	180
2010	1.5	175	178	2019	2	162	180
2011	1.8	175	182	2020	21	160	180
2012	1.8	169	176	2021	2.3	157	180
2013	1.6	171	177	2022	2.3	157	180
2014	1.6	161	168	2023	2.3	154	180

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على : https://www.transparency.org

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. تشير مؤشرات الاستدامة المالية في العراق إلى أن اغلب الاعوام قد حققت استدامة مالية ولكن هناك اعوام بالكاد يتفق عليها (2009 , 2014 , 2016 , 2020) لم تحقق الاستدامة المالية , وذلك بسبب ما يواجهه الاقتصاد العراقي تحديات مالية وامنية وأزمة صحية .
2. تبنت الحكومة زيادة الإنفاق التشغيلي بهدف التوسع في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي والانفاق العسكري وضآلة النفقات الاستثمارية الامر الذي يعمل على تنامي العجز المالي وارتفاع الدين العام ومن ثم الحيلولة دون تحقق الاستدامة المالية.

[31] تغريد داود سلمان داود , الفساد الإداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي - أسبابه, أنواعه, مظاهره, سبل معالجة , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الكوفة , كلية الادارة والاقتصاد العدد (23) , 2015, ص100.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

3. على الرغم من تحقق الحكومة فائض في الموازنة العامة لأغلب الاعوام، إلا أن هذه الايرادات لم تُوظَّف بشكل فعّال في تنويع الاقتصاد وإحداث تحولات هيكلية جوهرية في الاقتصاد العراقي , مما زاد من هشاشته أمام التقلبات في الأسواق العالمية .
4. يُعَد انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية من التحديات الرئيسة التي تواجه الاستدامة المالية، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة هشاشة النظام المالي والإداري وزيادة حالات التهرب الضريبي.
5. على الرغم من تحقيق الحكومة فائض في الموازنة العامة لأغلب الاعوام، إلا أن هذه الايرادات لم تُوظَّف بشكل فعّال في تنويع الاقتصاد وإحداث تحولات هيكلية جوهرية في الاقتصاد العراقي , فقد تركز الإنفاق على القطاعات التقليدية دون الاستثمار في إنشاء قاعدة إنتاجية مرنة وقادرة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: التوصيات

1- يستلزم تحقيق رؤى استراتيجية واقتصادية مستدامة من خلال الاعتماد على نهج فعّال يتيح استقطاب الشركات الأجنبية ذات الكفاءة العالية للمساهمة في إعادة تأهيل البنى التحتية للمشاريع الاستثمارية ,ويتطلب ذلك إيجاد آليات تعاقد مباشرة بين الوزارات وهذه الشركات، مما يسهم في تقليل الأعباء المالية على الموازنة العامة من خلال تجنب التكاليف المرتفعة المرتبطة بالوسطاء.
2- تنويع الإيرادات من خلال إصلاح النظام الضريبي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة تدريجياً، وتحسين التحصيل باستخدام التكنولوجيا، لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات , فضلاً عن اصدار تشريعات الضريبية لشمول اغلب الأوعية الضريبية , والتفعيل الجاد من تقليل التهرب الضريبي باستخدام السبل الالكترونية الحديثة .
3- انشاء صندوق لإدارة الفوائض النفطية تودع فيها العائدات النفطية الفائضة ويُدار بشكل مستقل وشفاف ويرتبط بسقف إنفاق سنوي مرن , ليسهم في تخفيض عبئ الدين العام واللجوء إليها في أوقات الازمات , فضلاً عن ذلك ستساعد الاستراتيجية في حماية الموارد للأجيال القادمة ,
4- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إذ تهدف هذه الشراكة إلى الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في إنشاء وإدارة وتشغيل المشاريع التي تهم المجتمع، مثل الطرق والاتصالات والمواصلات والجسور والمطارات والموانئ وسكك الحديد والنقل والقطاع الصحي والتعليمي والمياه والكهرباء وتوليد الطاقة المتجددة ومشاريع الصرف الصحي، وغيرها من المشاريع الحيوية .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

5- ينبغي على الجهات المعنية التدخل لصياغة استراتيجية شاملة تهدف إلى تهيئة بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار، تتسم بتحفيزات ودوافع ذاتية تشجع المستثمرين وتعزز ثقتهم في المستقبل، لا سيما في الجوانب السياسية والأمنية , كما يتطلب الأمر وضع قواعد تنظيمية للسوق تضمن الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج المختلفة مع تقليل المخاطر التي قد تواجه المستثمرين في قراراتهم الاستثمارية .

6- رقمنة الإنفاق العام وربطه بمنصة مركزية لتحليل الكفاءة أتمتة الصرف الحكومي وربطه بمؤشرات أداء البرامج الحكومية ضمن موازنة موجهة بالأداء , إذ يسهم ذلك في تقليل الهدر وتحقيق تخصيص أكثر كفاءة.

الهوامش والمصادر

1. Drakenstein Municipality. (2016). *Long-term financial sustainability policy* (p. 5). Drakenstein Municipality.
2. Central Bank of Iraq. (2013). *Annual statistical reports* (Various years), Directorate General of Statistics and Research.
3. الشفافية الدولية، جمعية الشفافية الكويتية. (2020). *تقرير الشفافية*.
4. الطائي، م. ك. الن. أ. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008–2018). *مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10*(3).
5. عبد الله، ع. خ.، & شبيب، م. (2020). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003–2017). *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (35)*.
6. عبد الخضر، ح.، & عويش، ح. ع. (2022). القروض العامة وأثرها التنموية على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004–2020). *مجلة الغري، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، المحور الاقتصادي*.
7. عبد الجبار، إ. ج. (2022). *تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: العراق أنموذجاً* (ط1). مركز الرافدين للحوار، بيروت – النجف الأشرف.
8. عبد الوهاب، إ. ع. ع. (2020). السياسة الاقتصادية وقدرتها في إصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام (2003). *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 26*(117).
9. عجم، م. س. (2023). *قياس مؤشرات الاستدامة المالية في ظل تقلبات الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 – 2021)* (رسالة ماجستير). جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
10. عطية، ع. م.، & خيري، م. (2021). *الاستدامة المالية (مفهوم – نظرية – سياسة)*. المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا.
11. بخيت، ح. ن.، & عطيوي، ع. ف. (2017). واقع التّنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980–2014. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14*(3).
12. بخيت، ح. ن. (2014). الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 9*(28). https://doi.org/10.36325/ghjec.v9i28.5805
13. الحلو، ع. ح.، & الجياشي، أ. ح. (2022). إمكانية تطبيق الاستدامة المالية في ظل مخاطر الدين العام في العراق. *مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1*(1).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (2) 2025

14. حسين، س. ج. (2021). *تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2019)* (رسالة ماجستير). جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.
15. خضير، ح. ح.، & شهاب، خ. م. (2023). تأثير هيكل الإنفاق العام على تحقيق الاستدامة المالية للمدة (2005 – 2020). *مجلة كلية دجلة الجامعة، 6*(4).
16. رشيد، إ. م.، جمعة، أ. إ.، & محسن، إ. ح. (2021). تحليل أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق. *مجلة الجامعة العراقية، (52)*.
17. السندي، ع. م.، & السقا، ز. ه. (2021). تحليل الإبلاغ المالي الحكومي عن الاستدامة المالية على وفق (IPSAS-RPGS): أنموذج مقترح. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17*(53).
18. السيد، م. ك. ق.، & العمراوي، س. (2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990 – 2018). *مجلة مجاميع المعرفة، 6*(2).
19. الشمري، ع. ع.، & أوكيل، ر. (2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016). *مجلة معارف، 13*(25).
20. صالح، ل. ي.، & جناتي، ح. ر. (2017). السياسات الاقتصادية للعراق بعد عام (2003) وآثارها المعوقة للتنمية الاقتصادية. *مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة نوروز*.
21. كاظم، ك. س.، & السلطاني، ي. ن. (2021). تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004–2019). *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 13*(1).
22. كاظم، ك. ع.، & كاظم، ح. ل. (2017). *السياسة المالية في العراق بين الاستدامة المالية ومتطلبات الاقتصاد*. نور للنشر، برلين.
23. كاظم، ق. س.، & فرج، ق. ع. (2020). تأثيرات البيئة السياسية على برامج ومشاريع الاستثمار الحكومي في العراق بعد عام 2003 (سيناريوهات مستقبلية). *مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، (126)*.
24. مرزوك، ه.، & حسين، ح. (2018). الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق. *وقائع المؤتمر الدولي لجامعة جيهان في العلوم الإدارية والمالية، عدد خاص، أربيل*.
25. موسى، ح. ب.، & مراد، ج. (2022). فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000–2020). *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 5*(1).
26. وزارة التخطيط العراقية. (2023). *الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في العراق (2008–2022)*، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية، قسم السوق وتنمية القطاع الخاص.
27. وزارة التخطيط العراقية. (2023). *الخريطة الاستثمارية للعراق*. الهيئة الوطنية للاستثمار.
28. بوحبل، أ. (2021). *الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية: دراسة حالة دول (الجزائر، تونس، المغرب)* (أطروحة دكتوراه). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i2.19464.